إجراءات الاستيراد والتصدير : الجمارك

تمهيد

يقصد بالإجراءات الجمركية إحضار البضائع لدى الجمارك، نقل البضائع المستوردة او المعدة للتصدير الى مكتب الجمارك المختص والأقرب من الحدود الوطنية. ينشأ هذا الالتزام بمجرد عبور البضائع للحدود الوطنية. يجب على الناقل اتخاذ الطريق القانوني المعين من طرف السلطة المختصة. في حالة التصدير والنقل عن طريق البر، يجب على الناقل اخذ البضائع إلى مكتب الجمارك للخروج من الإقليم الجمركي.

يطبق هذا الالتزام مهما كانت قيمة البضاعة ورغم إعفائها من دفع الحقوق والرسوم الجمركية. إن هدف هذا الالتزام هو سد الطريق أمام الاستيراد غير القانوني للبضائع الأجنبية وتهريب البضائع الوطنية إلى الخارج.

وعليه يمكن القول أن الإجراءات الجمركية تتم من خلال أدوات السياسات التجارية (قيود جمركية) وهي نوعين: القيود الجمركية التعريفية والقيود الجمركية غير التعريفية.

1. القيود الجمركية التعريفية

التعريفة الجمركية هي الرسوم الواجبة الدفع أو الضريبة المقدرة على السلعة عند اجتيازها لحدود الدولة دخولا أو خروجا وتنقسم إلى:

أ– من حيث وجهها القانوني:

تعريفة ذاتية أو مستقلة، تعريفة اتفاقية.

ب– من حيث الأطراف الواضعة لها:

منفردة، مزدوجة، تعريفة متعددة.

ت– من حيث الظروف التي تستلزمها:

تعريفة القصاص أو الثأر، الرسوم التعويضية (وقائية)، تعريفة الأفضلية.

2. القيود الجمركية غير التعريفية:

وهي مكملة للنوع الأول هدفها حماية الاقتصاد الوطني والمستهلك من المؤثرات السلعية الخارجية وتنقسم إلى:

أ– القيود غير التعريفية النقدية أو السعرية:

وتشمل:

- الإعانات (إعانات تصدير أو إعانات استيراد) وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة.
- تخفيض سعر الصرف.
- الإغراق.

ب– القيود غير التعريفية الكمية:

وتشمل:

- الحضر أو المنع (كلي أو جزئي).
- تراخيص الاستيراد.
- نظام الحصص.

ت- القيود غير التعريفية التنظيمية (الإجراءات الإدارية):

وتشمل:

- المعاهدات والاتفاقات التجارية.
- اتفاقية الدفع.
- الاتحادات الجمركية.
- المناطق الحرة.
- الحماية الإدارية.
- التكتلات الاقتصادية.

3. إجراءات الجمارك للبضائع

أولاً : الإجراءات بجمرك الإفراج المسبق قبل وصول البضاعة :

- إدراج البيانات بالحاسب الآلي و طباعة البيان المميكن.
- تقديم ملف الإقرار الجمركي لشباك الاستقبال بجمرك الإفراج المسبق.
- إتمام الإجراءات الجمركية بمراجعة الصنف و البند و المستندات الإستيرادية وتحديد جهات العرض الرقابية إن وجدت.
- سداد الضرائب والرسوم تحت حساب الضرائب والرسوم المستحقة.

تسليم أصل وصورة إذن الإفراج مرفقا به صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة ونسخة جهات العرض الرقابية لصاحب الشأن أو مندوبه.

- **قبل وصول البضاعة :**

أ - يتقدم صاحب الشأن أو من ينيبه بطلب لإتمام الإجراءات بنظام الإفراج المسبق مرفقاً ما يثبت شحن البضاعة من الخارج.

ب- فى حالة وجود مخالفة استيرادية تتم الاجراءات بجمرك الوصول وتلغى الاجراءات المتخذة بمركز الافراج المسبق .

ج - يحرر بيان جمركي بمركز الإفراج المسبق بعد استيفاء المستندات المطلوبة ويتم تحديد مسار الإفراج حيث تتم المراجعة المستندية والإجراءات ويسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه

بعد أداء الضرائب والرسوم إذن الإفراج ونسخة جهات العرض مرفقاً بها صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوه .

ثانياً: الإجراءات بجمرك الإفراج بعد وصول البضاعة

- التقدم إلى نقطة الاتصال بجمرك الإفراج بإذن الإفراج ومرفقاته + إذن التسليم وصورة بوليصة الشحن.
- تقوم نقطة الاتصال بإرشاد صاحب الشأن أو مندوبه والمساعدة لإتمام إجراءات صرف الرسالة.
- تتم المعاينة والمطابقة بين الوارد الفعلي والمدون بإذن الإفراج ومرفقاته
- اتمام إجراءات جهات العرض الرقابية والأمنية والتأشير بالإفراج النهائي أو الإفراج تحت التحفظ
- بعد المعاينة والمطابقة يتوجه صاحب الشأن إلى باب الصرف لصرف الرسالة.

بعد وصول البضاعة:

أ – يتقدم صاحب الشأن أو من ينيبه إلى الجمرك المختص بمستندات الإفراج بالإضافة إلى إذن التسليم الملاحي وصورة ضوئية منه واصل المستندات في حاله عدم تقديمها عند إتمام الإجراءات الأولية .

ب – يتم استدعاء البيان الجمركي على النهاية الطرفية بالجمرك ، ويربط المنافسة بالبيان المميكن (déclaration informatisée) (تسديد رقم البوليصة بدفتر 46 ك.م) .

ج – في حالة الإفراج بالمسار الأخضر : يسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه بعد استيفاء جهات العرض أصل إذن الإفراج مرفقا به صور طبق الأصل من الفواتير و بيان العبوة وإذن التسليم ليتوجه لصرف الرسالة، وترسل صورة من إذن الإفراج ومرفقاته لباب الصرف ويختم أصل وصورة أذن الإفراج " **لا مانع من الصرف**" ويصبح السداد نهائي.

د – في حالة الإفراج بالمسار الأحمر : يسلم صاحب الشأن أو من ينيبه مستندات الإفراج للجنة المعاينة، لإتمام الإجراءات الجمركية والرقابية والأمنية في آن واحد، وفى حالة المطابقة وموافقة هذه الجهات يسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه أصل إذن الإفراج بمرفقاته ليتوجه لصرف الرسالة بعد ختمه بـ "لا **مانع من الصرف**" ويصبح السداد نهائياً.

هـ– يخطر الجمرك المختص بالإفراج بالمطابقة والموافقة على الصرف حيث يقوم بإرسال صورة إذن

الإفراج بمرفقاته لباب الصرف بعد ختمها بـ "لا مانع من الصرف" لمضاهاتها على الأصل عند الصرف.

و – في حالة وجود اختلاف في الكميات أو الأصناف يسحب أصل إذن الإفراج ويتم جرد الرسالة بالكامل، ويعاد احتساب الضرائب والرسوم حسب الوارد الفعلي مع اتخاذ الإجراءات القانونية .

ز – في حالة رفض الجهات الرقابية أو الأمنية الإفراج عن الرسالة يسحب أصل إذن الإفراج ويرفق به نسخة جهات العرض موضحا بها الرفض وتتخذ الإجراءات المتبعة سواء بإعادة التصدير أو الإعدام وترسل إلى مركز الإفراج المسبق لاتخاذ إجراءات رد الضرائب والرسوم .

4. كيفية التخليص الجمركي

أصبحت الانظمة الجمركية اليوم على مستوي أغلب دول العالم أنظمة موحدة وذلك بعد اتفاقية الجات الشهيرة والتي كانت النتيجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية "OMC" التي هدفت الي توحيد التعريفة والانظمة الجمركية على مستوي العالم، اذاً الاستيراد والتصدير يتشابهان من حيث الانظمة والقوانين في غالبية دول العالم مما يعني أنك لو درست الانظمة الجمركية في بلدك يؤهلك ذلك للعمل بهذا المجال في اي دولة في العالم.

أما عملية **التخليص الجمركي** فهي عملية مستندية في المقام الأول في الإستيراد أو التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادر والوارد، أما بعد إتمام صفقة الشراء والشحن بنجاح لابد من وجود هذه المستندات لتخليص الشحنة عند وصولها وهذه المستندات تعتمد بشكل أكبر على المصدر الذي تم شراء منه البضائع وبعضها يعتمد على المستورد وهي كالآتي:

–أ– المستندات المطلوبة من المصنع (المصدر) لتخليص الشحنة:

هذه المستندات كالتالي:

- الفاتورة التجارية (Commercial Invoice)
- بيان العبوة (Packing List)
- شهادة المنشأ

- بوليصة الشحن
- شهادات مثل التبخير في حالة السلع الخشبية او شهادات صحية في حالة المواد الغذائية،
- وشهادة جودة تطلب في بعض الدول للسلع المستوردة مثل الصين والتي تسمى "CIQ" (*China* inspection and Quarantine) ثم تأخذ الاجراءات الجمركية بعد ذلك حوالي خمسة ايام عمل في حالة كانت السلعة خاضعة لجهات العرض مثل وزارة الاتصالات او وزارة الزراعة وغيرها.

☜ في بعض الدول يطلب توثيق الشهادات من قنصليتها في دولة المصدر، وغالبية المصدرين يدركون ذلك ويستطيعون عمله مقابل مصاريف لذلك، ويجب التأكد من الشهادات المطلوبة بالتحديد عن طريق المخلص الجمركي، إذاً التواصل مع المخلص الجمركي يمثل عاملا أساسيا في ضمان عبور الشحنة من المنفذ الجمركي.

ب- المستندات المطلوبة من المستورد لتخليص الشحنة

تتمثل هذه المستندات في:

- نموذج اربعة تطلبه من البنك الذي قمت بتحويل اموالك من خلاله وبه القيمة التي قمت بتحويلها ونوع التعاقد
- سجل تجاري أو صناعي
- بطاقة ضريبية
- بطاقة استيرادية
- بطاقة المتعاملين مع الجمارك
- تفويض عام للمخلص الجمركي، بعض هذه المستندات يقدم مرة واحدة وبعضها لابد من تقديمه مرفقاً بكل شحنة.

ويمكن كذلك لصاحب الشأن ان يقوم بعمل الاجراءات الجمركية بنفسه دون الحاجة الى رخصة خاصة للتخليص الجمركي ولكن لا ينصح بذلك في بداية الامر نظراً لان المخلص الجمركي عنده من الخبرة ما يؤهله لحل اي مشكلة قد تطرأ، وذلك يجعله أسرع في انهاء الاجراءات حتى لا يقوم ميناء الوصول باحتساب ما يسمي بالأرضيات لان ذلك قد يقلل كثيرا من الربح.

وتتم **عملية التخليص الجمركي في الخطوات التالية:**

الخطوة الأولى :وصول الحاوية او ناقلة الحاويات إلى الميناء ثم البدء بتفريغ الحاويات ويستغرق ذلك من يوم إلى يومي عمل.
الخطوة الثانية :يقوم المخلص بسحب إذن التسليم من الوكيل الملاحي.
الخطوة الثالثة :يقوم المخلص بتقديم نموذج إقرار القيمة الجمركية بناءً على الفواتير المقدمة.
الخطوة الرابعة :تقوم سلطات الجمارك بإرسال مناديب للكشف على السلعة وتثمينها.
الخظوة الخامسة :في حالة إحتاجت السلعة الى موافقة جهات العرض يقوم مندوب من الجمارك بأخذ عينة وإرسالها لجهة العرض.
الخطوة السادسة :يقوم المخلص بدفع الضريبة الجمركية ومصاريف العرض إن وجدت.
الخطوة السابعة :يقوم المخلص بالتعاقد مع شركة نقل داخلي ثم تحمل الشحنة ثم تمر عبر أشعة الكشف ثم تخرج من الميناء.

☜ هذه الخطوات كانت تستغرق ما بين خمسة الى سبعة أيام عمل إذا كانت الشحنة طبيعية ولم تقع بمخالفات، وفي الحقيقة أصبحت عملية التخليص الجمركي أكثر سهولة هذه الأيام نظرا لان معظمها أنظمة مميكنة.

5. التقييم الجمركي:

تعتبر عملية تقييم أو تقدير قيمة منتوح ما في الجمارك مصدر للمشكلات بالنسبة للمصدرين، كما يمكن أن تشكل خطورة بقدر ما تسببه الرسوم الجمركية الفعلية المفروضة. وتهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي إلى إيجاد نظام عادل موحد ومحايد لتقييم السلع لأغراض الجمارك. نظام يتوافق مع الواقع والظروف التجارية ويمنع استخدام التقديرات الجمركية الجزافية أو المغالى فيها. وتضع الاتفاقية مجموعة قواعد تحكم عملية التقييم وتعمل على توسيع وتوفير أكبر لبنود التقييم الموجودة في اتفاقية الجات الأصلية.

يتم التقييم الجمركي طبقا لاتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية على أساس عدة طرق:

1.5. طريقة قيمة الصفقة

هي إجمالي الثمن الذي دفعه المستورد أو ما سيتم دفعه للمصدر أو لصالحه نظير شراء بضائع تم تصديرها ويضاف إلى هذا الثمن التكاليف التي تحملها المستورد نظير استيراد البضائع الواردة ولم يتضمنها هذا الثمن، حيث أنها تعتبر الطريقة الأساسية للتقييم الجمركي.

2.5. الإجراءات التي يتبعها الجمرك للتحقق من قيمة الصفقة

فتتمثل في:

- مراجعة المستندات المقدمة و التأكد من مدى كفايتها واستيفائها للنواحي الشكلية
- التحقق من أن الرسالة تمثل واقعة بيع فعلية و أنها معدة للتصدير إلى البلد المعني
- مراجعة إقرار القيمة و التأكد من أن المستورد أجاب على جميع الأسئلة الموضحة به و مراجعة مدى توفر والتأكد من وجود مستندات فعلية للعناصر الواجبة الإضافة إلى الثمن المدفوع فعلا في حالة الإقرار بوجودها في إقرار القيمة.
- التحقق من وجود مستندات فعلية للتأمين و التفريغ.
- التحقق من صحة عناصر القيمة طبقًا للمعلومات السعرية المتاحة لدى الجمارك.

3.5. الأسباب التي تؤدى إلى رفض قيمة الصفقة

هذه الاسباب هي:

– في حالة تأثر الثمن المدفوع أو المستحق للدفع بشرط أو اكثر من الشروط التي تمنع قبول قيمة الصفقة.

– في حالة ما إذا كانت المستندات المقدمة غير كافية للتحقق من صحة القيمة ولم يتمكن المستورد من تقديم مستندات مقبولة جمركيا.

– في حالة وجود معلومات سعرية لدى الجمارك ذات قيم تفوق قيمة السلعة محل التقييم مع عدم تمكن المستورد تبرير أسباب انخفاض قيمة الفاتورة عن المعلومات السعرية المتاحة.

– إقرار المستورد في إقرار القيمة بقيمة أعلى من قيمة الفاتورة المقدمة دون تقديم ما يبرر هذه الزيادة.

– في حالة عدم إمكانية تطبيق طريقة قيمة الصفقة فإنه يتم الانتقال إلى الطرق البديلة للتقييم طبقًا للترتيب التتابعي الملزم.

وفي حالة تعذر التقييم طبقا لطريقة الصفقة يتم التقييم على أساس طرق بديلة أخرى هي:

أ. طريقة السلع المطابقة

ب. طريقة السلع المماثلة

ت. الطريقة الخصمية (الاستدلالية).

ث. الطريقة الحسابية

ج. الطريقة الاسترجاعية المرنة (الاجتهادية).

وسيتم تناول كل طريقة على حدى كالتالي:

أ. طريقة السلع المطابقة

هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية التي تتطابق مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية، الجودة والشهرة، أداء نفس الوظائف، الفئة والنوع العلامة التجارية. وفي حالة وجود اختلافات بسيطة في الشكل أو اللون بطريقة لا تؤثر على القيمة فإن هذا الاختلاف لا يؤثر على تعريف السلعة بأنها متطابقة.

أ.1. شروط تطبيق طريقة السلع المطابقة

- أن تكون متطابقة في الخصائص المادية والنوعية والجودة والسمعة التجارية.
- أن تكون منتجه في نفس البلد ومن نفس منتج السلعة محل التقييم.
- أن تكون مصدرة إلى البلد المعني خلال ستين يوما قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم
- أن تكون مصدرة على نفس المستوى التجاري (جملة مثلا) ونفس الكمية ونفس وسائل النقل.
- أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة من قبل الجمارك.

ب. طريقة السلع المماثلة

هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية والتي تتماثل مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية، ويمكنها أداء نفس وظيفة السلع التي يجرى تقييمها وان تكون قابلة للتبادل تجاريًا مع السلعة محل التقييم مع الآخذ في الاعتبار الجودة والشهرة والعلامة التجارية.

يتم استخدام طريقة الصفقات الخاصة بالسلع المماثلة في حالة فشل أو تعذر تطبيق الطريقة الأولى والأساسية من طرق التقييم الجمركي (طريقة قيمة الصفقة) وتعذر استخدام الطريقة الثانية (طريقة السلع المطابقة) بشرط أن يتوفر لدى الجمارك قيود لسلع سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية وتكون مماثلة للسلع محل التقييم وارده في نفس وقت الاستيراد أو وقت قريب (خلال ستين يومًا مثلا قبل أو بعد تاريخ تصدير السلعة محل التقييم).

ب.1. شروط تطبيق طريقة السلع المماثلة

- أن تكون متشابهة أو مماثلة في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية.
- يمكنها أداء نفس وظيفة السلع محل التقييم وقابلة للتبادل التجاري معها
- أن تكون البضائع المماثلة منتجة في نفس بلد إنتاج السلعة محل التقييم و نفس المنتج.

– أن تكون مصدرة خلال ستين يومًا قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.
– أن تكون مصدرة بنفس المستوى التجاري وبنفس الكمية ونفس وسائل النقل.
– أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة.

ت. الطريقة الخصمية (الاستدلالية)

تعنى هذه الطريقة أن يتم تقييم البضائع المستوردة محل التقييم على أساس سعر بيع الوحدة من البضائع المستوردة، موضوع التقييم، أو البضائع المطابقة أو المماثلة لها، بعد استقطاع المصروفات والنفقات الناتجة عن عملية الاستيراد والناتجة عن عملية البيع في بلد الاستيراد.

ت.1. الشروط الواجب توافرها لتطبيق الطريقة الخصمية

– أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في سوق بلد الاستيراد بالحالة التي وردت عليها.
– أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في نفس الوقت أو خلال المدة المحددة و هي (ستين يومًا قبل أو بعد تاريخ وصول السلع محل التقييم).
– إذا لم يتم البيع في نفس وقت الاستيراد أو خلال ثلاثين يومًا يتم التقييم في اقرب موعد بعد الاستيراد بشرط أن لا يتعدى تسعين يومًا من تاريخ الاستيراد.
– أن لا يكون هناك علاقة ارتباط بين البائع والمشترى في بلد الاستيراد.
– إذا كانت السلعة المستوردة محل التقييم أو المطابقة أو المماثلة لم يتم بيعها على حالتها و إنما تم بيعها بعد تجهيزها أو معالجتها أو تكملة صنعها فإنه قبل تحديد سعر بيع الوحدة يتم خصم القيمة المضافة نتيجة التجهيز.

بحيث يتم تطبيق هذه الطرق البديلة بال**ترتيب التتابعي الملزم**، ويقصد به أن يتم التقييم أساسا طبقا للطريقة الأولى (قيمة الصفقة)، وفى حالة عدم إمكانية تطبيقها يتم اللجوء إلى طريقة السلع المطابقة وفى حالة صعوبة استخدام الطريقة الثانية يتم الانتقال إلى الطريقة التي تليها في الترتيب وهكذا.

وفيه استثناءات لهذا الترتيب، فمثلا في حالة عدم قبول المستورد طريقة الصفقة وعدم امكانيته تطبيق طريقتي السلع المطابقة والمماثلة، فيمكنه طلب عكس الترتيب بين الطريقة الخصمية والطريقة الحسابية، لكن يشترط موافقة الادارة الجمركية على طلب المستورد لتطبيق الطريقة الحسابية قبل الطريقة الخصمية.

6. تصنيف البضائع (HS Code)

1.6. مفهوم نظام HS Code

يعرف بالنظام المنسق HS Code نظام تسمية/ترميز ووصف البضائع/المنتجات الموحّد، وبصفة عامة يطلق عليه النظام الموحّد أو للتبسيط إتش إس، هو أسلوب دولي متعدد الأغراض لتسمية البضائع ومطوّر بواسطة منظمة الجمارك العالمية.

يحتوي هذا النظام أكثر من 5000 مجموعة بضائع، كلُ معرّف برمز ذو ست خانات رقمية، مسلسلة حسب قواعد قانونية ومنطقية وخاضعة لشروط محددة جيداً للوصول إلى تصنيف موحّد. إن هذا النظام مستخدم من قبل 177 دولة كأساس لتعريفاتهم الجمركية المضافة ولجمع إحصائيات التبادل التجاري الدولي. أكثر من98% من البضائع/المنتجات في التبادل التجاري الدولي مصنّفة بناءً على النظام الموحّد.

إن النظام الموحّد يساعد على التوحيد/الانسجام بين أساليب/طرق التبادل التجاري والجمارك، وتبادل بيانات التبادل التجاري الغير موثقّه لتلك الأساليب، وبذلك تخفيض التكاليف المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي.

كما أنه مستخدم بكثرة من قبل الحكومات، المنظمات الدولية والقطاع الخاص ولأغراض أخرى كالضرائب الداخلية، سياسات التبادل التجاري، مراقبة البضائع المحظورة، قواعد المصدر/المنشاء، رسوم الشحن الإضافية، إحصائيات الشحن/المواصلات، مراقبة الأسعار، مراقبة الحصص، إعداد الحسابات الوطنية والتحاليل والبحوث الاقتصادية. لذا، فإن النظام الموحّد هو لغة إقتصاد وترميز

عالمية للبضائع/المنتجات ووسيلة لا غنى عنها للتبادل التجاري الدولي. والجدول الموالي يمثل الرموز السلعية المتفق عليها دوليا.

ويكون الترميز كما يلي:

- الترميز ب 8 أرقام
- الترميز ب 10 أرقام

كما هو موضح في الجدول الموالي:

أ. **الترميز ب 8 أرقام:**

الاسم	الرمز السلعي
حيوانات حية	01000000
خيول ، حمير ، بغال ، نغال ، حية	01010000
. أصيلة للإنسان	01011000
. غيرها	01019000
حيوانات حية من فصيلة الأبقار	01020000
. أصيلة للإنسان	01021000
. غيرها	01029000
حيوانات حية من فصيلة الخنازير	01030000
. أصيلة للإنسان	01031000
. غيرها:	01039000
. تزن اقل من 50 كيلو غرام	01039100
. تزن 50 كيلو غرام أو أكثر	01039200
حيوانات حية من فصيلتي الضأن والماعز	01040000

. ماعز	01042000

ب. الترميز ب 10 أرقام:

ابتداء من 18 سبتمبر 2016 أصبحت الجمارك الجزائرية تطبق الترميز ب 10 أرقام بدلا من الترميز ب 8 ارقام كما كان الحال من قبل.

مثلا:

0101.90.11.00 - - - - Des espèces domestiques
0101.90.19.00 - - - - Autres que des espèces domestiques
0101.90.21.00 - - - - Des espèces domestiques
0101.90.29.00 - - - - Autres que des espèces domestiques
01.02 Animaux vivants de l'espèce bovine
0102.21.00.00 - - Reproducteurs de race pure
0102.29.10.00 - - - Vaches laitières
0102.29.20.00 - - - Génisses pleines et vêles

2.6. فوائد نظام HS

ان تصنيف المنتجات هو الخطوة الهامة في عملية الاستيراد والتصدير بأكملها، فنظام التكويد السلعي العالمي أمر لا بد منه، ويستخدم كود HS على نطاق واسع في كل عملية التجارة الدولية .بصفتك مستوردًا أو مُصدِّرًا ، من الضروري أن تفهمها وتستخدمها بشكل صحيح وتوجد أهمية قصوى للكود السلعي لأنه يستخدم على نطاق واسع في:

- التعريفات الجمركية (المعروفة باسم HTS أي جدول التعريفة الجمركية) حيث أن التعريفة الجمركية قد تختلف للشاي الأخضر عن الشاي الأحمر فإذا قمت بكتابة الكود الخاطئ

قد يكلفك ذلك نقود أكثر ولو قمت بكتابة مثلا شاي فقط ولم تكتب تفاصيله الصحيحة قد تجعل المستورد يدفع نقوداً أكثر في الرسوم الجمركية لأن كل منتج له رسوم جمركية تختلف عن المنتج الآخر لذلك يرجى تحري الدقة في كتابة الكود السلعي ومعرفة أنه له أهمية كبيرة جداً في التصدير وسيسهل عليك وعلى المستورد حساب جميع تكاليف عملية التصدير.

- الإستفادة من الإحصاءات والدراسات المقدمة من من إحصاءات التجارة الدولية فجميع الإحصاءات الدولية تكون بالتكويد السلعي فمثلاً الشاي الأخضر له دراسة والشاي الأحمر له دراسة أخرى وهكذا لذلك يتم التعامل بال HS كود لأنه يصنف جميع المنتجات.
- قواعد المنشأ حيث يشترط على المصدر عند استخراج شهادة المنشأ أن يضع التكويد السلعي الخاص بمنتجه في الشهادة.
- تحصيل الضرائب الداخلية.
- المفاوضات التجارية (على سبيل المثال ، جداول منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتعريفات الجمركية).
- تعريفات النقل والإحصاءات.
- مراقبة السلع الخاضعة للرقابة (مثل النفايات والمخدرات والأسلحة الكيميائية والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والأنواع المهددة بالانقراض).
- مجالات الرقابة والإجراءات الجمركية ، بما في ذلك تقييم المخاطر وتكنولوجيا المعلومات.

7. العميل الجمركي

يتمثل في المستوردين والمصدرين الذين تتعامل معهم الجمارك، سواء كان عبارة عن أشخاص طبيعية أو أشخاص معنوية.